المقدمة

الحمد لله الواحد الاحد، الذي عمت حكمته الوجود، وشملت رحمته كل الوجود، نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره بكل لسان محمود وصلاة وسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين (صلى الله عليه واله) اما بعد.

أولا: موضوع البحث

يعد النظام الاتحادي في العراق من النظم الحديثة بالنسبة له إذ لا يوجد سابقة لهذا النظام في أي من الدساتير السابقة إذ ورد اولاً في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وبعد ذلك نص عليه دستور جمهورية العراق لعام 2005، وكان اختيار هذا النظام يعود الى عوامل متعددة لعل أبرزها الاحتلال الأجنبي للعراق والدافع الكردي باتجاه تبني الاتحادية وضعف الثقة بين مكونات الشعب العراقي وما خلفته الأنظمة السياسة السابقة من معاناة واستبداد ودكتاتورية.

ثانيا: أهمية الموضوع

تأتي اهمية هذا الموضوع من خلال توضيح اهم المبادئ الأساسية للنظام الاتحادي، بوصفه شكلا من اشكال الدولة والذي يقوم على إدارة شؤون الحكم في العراق، باعتبار النظام الاتحادي وسيلة لإيجاد حل للنزاعات في المجتمع العراقي ذي التعددية القومية والدينية والمذهبية، وكذلك لحل المشاكل السياسية التي ظهرت بكثرة بعد تطبيق النظام الاتحادي في العراق، إذ أن هناك العديد من الدول طبقت هذا النظام والتي تعتبره احد الحلول المنطقية والمعقولة لحل مشاكل العراق المتعلقة في السلطة والإدارة، إذ تمثل ذلك في إقرار هذا النظام في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، وفي دستور جمهورية العراق لعام 2005،إذ اعتبر هذا النظام نهاية للدكتاتورية وتمركز السلطة، ونوضح ما مر به العراق كسابقته من الدول التي تبنة هذا النظام عند تطبيقه وندرس المواد الدستورية التي طبقت على في العراق ومقارنتها مع الدول الأخرى.

ثالثا: مشكلة البحث

من خلال دراسة النظام الاتحادي نحاول عرض المشاكل التي أدت الى التعثر في تطبيق النظام الاتحادي في العراق، عن طريق طرح العديد من المواضيع التي تتزامن وتظهر

عند تطبيق فكرت الاتحادية، حيث ان هناك العديد من المواد الدستورية التي تحتاج الى تعديل من قبل المشرع الدستوري ومن ضمنها المواد المتعلقة بتوزيع الصلاحيات بين الحكومتين المركزية والإقليمية، وجعل الاختصاصات المهمة بيد الحكومة الاتحادية للحفاظ على وحدة البلد، وكذلك تسليط الضوء على النقاط التي أدت الى اضعاف الحكومة الاتحادية في مواجهة الحكومات المحلية والأقاليم، اذ لابد من التوصل الى الحلول الصحيحة لجعل الأرض خصبة لإنشاء هذا النظام، إذ ان هذه الأمور مهمة ولابد من تعديلها نظرا لأهميتها الجوهرية عند تطبيق النظام الاتحادي.

رابعا: هدف البحث

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على النظام الاتحادي لاسيما في العراق والمشاكل التي ظهرت من خلال تطبيق هذا النظام في العراق، يكون ذلك بالمقارنة مع الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا من حيث الطريقة المتبعة في توزيع الاختصاصات.

خامسا: منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج منها المقارن وذلك بهدف مقارنة النظام الاتحادي بالأنظمة المشابهة له لعديد من الدول في كل موضع على حدة اعتمدت الدراسة ايضاً على المنهج التحليلي للنصوص الدستورية وتفسيرها، ولشرح النصوص الدستورية لتطبيق النظام الاتحادي في العراق.

سادسا: هيكلية البحث

سنتناول هذا البحث على ثلاثة فصول سوف نجعل.

الفصل الأول :- ماهية النظام الاتحادي بالعراق

المبحث الأول :- مفهوم النظام الاتحادي

المبحث الثاني :- تبني النظام الاتحادي في العراق

الفصل الثاني:- مرحلة تبني النظام الاتحادي في العراق.

المبحث الأول:- لتوزيع الاختصاصات الدستورية في بعض الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الامريكية والمانيا والعراق.

المبحث الثاني:- إشكالية توزيع الثروات والموارد الطبيعية في دستور جمهورية العراق لعام 2005.

الفصل الثالث:- الواقع السياسي والدستوري في تطبيق النظام الاتحادي وفق دستور جمهورية العراق لعام 2005

المبحث الأول:- تطبيق النصوص الدستورية المنظمة للنظام الاتحادي

المبحث الثاني:- ضمانات المحافظة على النظام الاتحادي في العراق.

الخاتمة .